الأمم المتحدة S/2020/1281



Distr.: General
28 December 2020
Arabic
Original: English

الحالة في مالي

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - مدَّد مجلس الأمن بموجب قراره 2531 (2020) ولاية بعثة الأمم المتحدة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي حتى 30 حزيران/يونيه 2021، وطلب إليّ أن أقدم إلى المجلس تقريراً مرة كل ثلاثة أشهر. ويغطي هذا التقرير التطورات الرئيسية في مالي منذ التقرير السابق (S/2020/952)، المؤرخ 29 أيلول/سبتمبر. وعلى نحو ما طُلب في بيان رئيس مجلس الأمن (S/PRST/2020/10) المؤرخ 15 تشرين الأول/أكتوبر، يتضمن هذا التقرير أيضا معلومات مستكملة عن الدعم الذي تقدمه البعثة لعملية الانتقال السياسي في البلد.

ثانيا - التطورات الرئيسية

2 - ظلت الجهود المبذولة من أجل إنشاء مؤسسات المرحلة الانتقالية، بعد الإطاحة بالرئيس السابق إبراهيم بوبكر كيتا في 18 آب/أغسطس في انقلاب عسكري، تهيمن على التطورات السياسية في مالي. وعقب تعيين رئيس المرحلة الانتقالية، السيد باه نداو، في أواخر أيلول/سبتمبر، ونائب الرئيس، العقيد أسيمي غويتا، ورئيس الوزراء، مختار أوان، في 1 تشرين الأول/أكتوبر، تم إصدار ميثاق المرحلة الانتقالية. وفي 5 تشرين الأول/أكتوبر، شُكلت حكومة انتقالية، وفي 3 كانون الأول/ديسمبر، عيّن الرئيس باه نداو أعضاء المجلس الوطني الانتقالي، أي البرلمان الانتقالي، وعددهم 121 عضوا.

التطورات السياسية

1 - الترتيبات الانتقالية

3 - في 1 تشرين الأول/أكتوبر، أصدرت السلطات المالية ميثاق المرحلة الانتقالية، الذي اعتُمد في أيلول/سبتمبر خلال مشاورات مع القادة السياسيين وممثلي المجتمع المدني وغيرهم من أصحاب المصلحة الوطنيين. ويحدد الميثاق الأولويات والمؤسسات والطرائق الخاصة بفترة انتقالية مدتها 18 شهراً تنتهي بإجراء



20-17127 (A) 040121 050121


انتخابات رئاسية وتشريعية. وهو يتقيد بمعظم توصيات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ويتضمن البنود الرئيسية الواردة في اتفاق السلام والمصالحة في مالي، الموقع في عام 2015، ويمنح العفو لقادة الانقلاب.

4 - وفي 5 تشرين الأول/أكتوبر، عيّن رئيس العملية الانتقالية، باه نداو، حكومة انتقالية تضم 25 عضوا، وفقا للتوصيات المنبثقة عن المشاورات التي أجريت في أيلول/سبتمبر مع أهم الجهات الفاعلة السياسية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني. وتضم الحكومة الجديدة أربع نساء، وهو ما يمثل نسبة 16 في المائة من أعضاء الحكومة، بعد أن بلغت تلك النسبة 23,6 في المائة في الحكومة السابقة. وتضم الحكومة الجديدة أيضا مسؤولين عسكريين رفيعي المستوى، من بينهم ثلاثة من قادة الانقلاب، فضلاً عن أعضاء في حركة 5 حزيران/يونيه - تجمع القوى الوطنية، وهي ائتلاف أحزاب المعارضة ومنظمات المجتمع المدني التي قادت الاحتجاجات قبل الإطاحة بالرئيس السابق كيتا. وتضم الحكومة بالإضافة إلى ذلك ممثلين عن المجتمع المدني، وللمرة الأولى، أربعة ممثلين عن الحركات الموقعة على اتفاق السلام.

5 - وكانت ردود الفعل على الحكومة الجديدة متباينة. فقد احتج قادة حركة 5 حزيران/يونيه - تجمع القوى الوطنية على مشاركة بعض أعضاء الائتلاف في الحكومة الانتقالية، ونددوا بما رأوا أنه افتقار إلى الشمولية. وأعربت القيادات النسائية عن استيائها من النقص في تمثيل المرأة. وفي 8 تشرين الأول/أكتوبر، قدمت مجموعة من القيادات النسائية بيانا إلى رئيس الوزراء، أوضحن فيه شواغلهن إزاء ما اعتبرن أنه تهميش لهن في عملية الانتقال السياسي وعملية صنع القرار عموما. وفي بيان صدر في 9 تشرين الأول/أكتوبر، رحبت تنسيقية حركات أزواد بتشكيل الحكومة الانتقالية وأعربت عن ارتياحها للمشاورات التي سبقت تشكيل الحكومة الجديدة.

6 - وفي 9 تشرين الثاني/نوفمبر، أصدر الرئيس باه نداو مرسومَيْن بإنشاء المجلس الوطني الانتقالي. وحدد أحد المرسومين معايير وطرائق التعيينات في البرلمان الانتقالي، ووزع الآخر مقاعد البرلمان البالغ عددها 121 مقعدا على مختلف المجموعات. وخُصص أكبر عدد من المقاعد، أي ما مجموعه 22 مقعدا، لممثلي قوات الدفاع والأمن، و 11 مقعدا للأحزاب والمنظمات السياسية، وأربعة مقاعد لمجموعات الشباب، وخمسة للحركات المسلحة الموقعة على اتفاق السلام. وحظي بالتمثيل العديد من المنظمات والمجموعات الأخرى، ومنها منظمات حقوق الإنسان والنقابات المهنية.

7 - ورفض المرسومين زعماءُ الأحزاب السياسية المنتمية إلى الأغلبية الرئاسية السابقة والمعارضة، وكذلك النقاباتُ المهنية المستقلة. وفي 12 تشرين الثاني/نوفمبر، أصدرت عدة أحزاب سياسية وائتلافات حزبية بيانا مشتركا أعربت فيه عن القلق إزاء عدم إجراء مشاورات مع الأحزاب السياسية بشأن الحصص، وانعدام الشفافية فيما يتعلق بمعايير الاختيار، ومستوى التمثيل الممنوح للجيش مقارنة بالأحزاب السياسية. وفي محاولة لتسوية المشاكل المتعلقة بإنشاء المجلس الوطني الانتقالي، عقد قادة المرحلة الانتقالية سلسلة من الاجتماعات مع القادة السياسيين.

8 - وفي 3 كانون الأول/ديسمبر، أصدر الرئيس نداو مرسوما بتعيين أعضاء المجلس الوطني الانتقالي البالغ عددهم 121 عضوا. وفي 5 كانون الأول/ديسمبر، انتَخب أعضاء المجلس الوطني الانتقالي، في دورتهم الأولى المعقودة في باماكو، العقيد ماليك دياو، أحد قادة الانقلاب والمرشح الوحيد لهذا المنصب، رئيسا للمؤسسة. وحصل العقيد دياو على 111 صوتا من أصل 118 صوتا. وانتقد العملية التي أدت إلى

تعيين أعضاء المجلس العديد من أصحاب المصلحة، بما في ذلك الأحزاب السياسية والحركات الموقّعة على اتفاق السلام ومنظمات المجتمع المدني، مشيرين إلى أنها لم تضع في الاعتبار نتائج المشاورات السابقة.

9 - وواصل الممثل الخاص للأمين العام وممثلو المجتمع الدولي الآخرون في مالي الدعوة إلى عملية انتقالية سلمية وشاملة من أجل إجراء الإصلاحات المؤسسية والانتخابية قبل حلول موعد الانتخابات المرتقبة.

10 - وفي تطورات أخرى، في 8 تشرين الأول/أكتوبر، أُطلق سراح زعيم المعارضة سومايلا سيسي، والمواطنة الفرنسية صوفي بترونان، والمواطنين الإيطاليين نيكولا تشياكيو وبير لويجي ماكالي، الذين كانت جماعات متطرفة عنيفة تحتجزهم كرهائن في السابق، وذلك في أعقاب مفاوضات بين السلطات المالية والمختطِفين. وقد أُطلق سراح الرهائن مقابل الإفراج عن أكثر من 200 من المشتبه في أنهم من العناصر المتطرفة العنيفة المحتجزين لدى السلطات المالية، والذين كان بعضهم قيد التحقيق لتورطهم المفترض في هجمات على المدنيين وعلى قوات الأمن الوطنية والدولية.

2 - الاستجابة الدولية

11 - في 6 تشرين الأول/أكتوبر، عقب تعيين رئيس للجمهورية ورئيس للوزراء من المدنيين وتشكيل الحكومة الانتقالية، أعلن رئيس غانا، نانا أكوفو - أدو، رئيس هيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، رفع جميع الجزاءات المفروضة على مالي. فعقب الانقلاب، كانت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا قد علقت عضوية مالي في المنظمة وفرضت جزاءات على البلد، شملت إغلاق جميع حدوده البرية والجوية مع الدول الأعضاء في الجماعة، وتعليق جميع المعاملات المالية ومعظم التدفقات التجارية بين تلك الدول الأعضاء ومالي. وفي 7 تشرين الأول/أكتوبر، وفقا لطلب الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، أفرجت السلطات المالية عن 11 من المسؤولين السياسيين والعسكريين الذين كانوا محتجزين منذ 18 آب/أغسطس.

12 - وفي 9 تشرين الأول/أكتوبر، أنهى مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي تعليق عضوية مالي في أعقاب قيام الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بذلك. وفي 11 تشرين الأول/أكتوبر، قام الرئيس نانا أكوفو - أدو، بصفته رئيس هيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بزيارة إلى باماكو لتقييم التقدم المحرز في العملية الانتقالية. وفي 27 تشرين الثاني/نوفمبر، اجتمعت لجنة المتابعة المعنية بالمرحلة الانتقالية التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في باماكو بحضور الشركاء الدوليين، بمن فيهم الممثل الخاص. وتم خلال ذلك الاجتماع تقييم الحالة السياسية وتبادل الآراء بشأن تنسيق الدعم المقدم في المرحلة الانتقالية.

13 - وفي 21 تشرين الأول/أكتوبر، عاد الرئيس السابق إبراهيم بوبكر كيتا إلى مالي من أبو ظبي بالإمارات العربية المتحدة، التي كان قد سافر إليها لتلقي العلاج الطبي، وفقا لما اتفقت عليه السلطات المالية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

14 - وفي الفترة من 18 إلى 20 تشرين الثاني/نوفمبر، قام موسى فقي محمد، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، بزيارة إلى مالي، حيث التقى برئيس المرحلة الانتقالية، ونائب الرئيس، ورئيس الوزراء، ووزير الشؤون الخارجية، وجهات فاعلة وطنية ودولية أخرى، منها الممثل الخاص. وشدد السيد فقي محمد على

ضرورة أن يعمل أصحاب المصلحة في مالي على تعميق المشاورات بروح من التوافق في الآراء والمصلحة الوطنية بغية استكمال الأجهزة الانتقالية وضمان انتقال سياسي سلس.

15 - وفي 30 تشرين الثاني/نوفمبر، عقدت لجنة متابعة ودعم المرحلة الانتقالية التي أنشأها الاتحاد الأفريقي اجتماعها الأول في باماكو. وعرض رئيس الوزراء برنامج عمل المرحلة الانتقالية، الذي يشمل ثمانية من المحاور ذات الأولوية، ومنها الإصلاحات، وتنظيم الانتخابات العامة، وتنفيذ اتفاق السلام. وشدد ممثلو الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وكذلك الممثل الخاص، على التزام المجتمع الدولي باتخاذ إجراءات متضافرة وقوية لضمان الاستقرار في مالي.

3 - التحضير لإجراء الانتخابات

16 - اتخذت السلطات المالية خطوات أولية نحو التحضير لإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية في نهاية الفترة الانتقالية، رغم أن هذه الجهود واجهت تحديات كبيرة. وفي 27 تشرين الأول/أكتوبر، اجتمع الرئيس باه نداو بأعضاء المحكمة الدستورية لمناقشة العملية الانتخابية المقبلة.

17 - وفي 29 تشرين الأول/أكتوبر، ذكر ممثلو المجتمع المدني في *ائتلاف المواطنين لمراقبة الانتخابات في مالي* أن سلسلة الإضرابات التي دعت إليها النقابات العمالية التي تمثل موظفي الخدمة المدنية أدت إلى تعليق عملية تنقيح قوائم الناخبين، وأن ذلك سيؤخر تلك العملية، التي كان من المقرر في البداية أن تجري في الفترة من 1 تشرين الأول/أكتوبر إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020. وفي 9 تشرين الثاني/نوفمبر، دخلت أربعة من تلك النقابات العمالية، من بينها نقابة وزارة الإدارة الإقليمية المكلفة بتنظيم الانتخابات، في إضراب غير محدد المدة، عقب فشل المفاوضات مع الحكومة الانتقالية.

18 - وفي 22 تشرين الثاني/نوفمبر، أعلن وزير الإدارة الإقليمية وشؤون اللامركزية عن إنشاء خلية لدعم العملية الانتخابية من أجل تعزيز شموليتها وتحسين شفافيتها. ولم تُصدر الحكومة الانتقالية بعد جدولا زمنيا انتخابيا لإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية.

4 - دعم العملية الانتقالية

19 - واصل الممثل الخاص العمل مع الرئيس نداو ورئيس الوزراء وأعضاء الحكومة الانتقالية استكشاف سبل التعاون وتقديم الدعم. وواصلت البعثة المساعي الحميدة وجهود الدعوة التي تقوم بها فيما يتعلق بالإصلاحات الرئيسية، التي ينبغي أن يسبق تنفيذها الانتخابات الرئاسية والتشريعية القادمة. وتشمل هذه الخطوات إصدار جدول زمني للانتخابات وإجراء استفتاء دستوري.

20 - ومن أجل تعزيز الملكية الوطنية، أجرت البعثة أيضا سلسلة من المشاورات مع منظمات المجتمع المدني، بما فيها منظمات الشباب والنساء ومجموعات العمال، فضلا عن النقابات المهنية والممثلين الدينيين والزعماء التقليديين. وتمثل الهدف من ذلك في تعزيز مشاركة تلك المنظمات في العملية الانتخابية.

ثالثا - تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي

21 - أسهم إنشاء المؤسسات الانتقالية في صرف تركيز أصحاب المصلحة الماليين عن تنفيذ اتفاق السلام. بيد أن المرحلة الانتقالية تتيح أيضا فرصا جديدة لإحراز تقدم ملموس صوب تنفيذه بالكامل.

22 - وفي تشرين الأول/أكتوبر، انضم ممثلو الجماعات الموقعة على اتفاق السلام لأول مرة إلى الحكومة الانتقالية لتعيين أربعة وزراء، وهم هارونا توري وأحمد آغ إليان عن ائتلاف الجماعات المسلحة، وموسى آغ الطاهر ومحمد ولد محمود عن تنسيقية حركات أزواد. وبالإضافة إلى ذلك، تم لأول مرة ضم تسع نساء كممثلات للأطراف الموقّعة في لجنة رصد الاتفاق.

23 - وبعد توقف دام خمسة أشهر، استأنفت لجنة رصد الاتفاق اجتماعاتها، فعقدت جلستها الحادية والأربعين في 16 تشرين الثاني/نوفمبر. وقاد رئيس الوزراء أوان الوفدَ المالي إلى الاجتماع، الذي ضم تسعة وزراء. وحضر الاجتماع مفوض الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن، والمبعوثان الخاصان إلى منطقة الساحل التابعان للاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة. وشارك وزير خارجية الجزائر عن طريق الاتصال بالفيديو. وأكد رئيس الوزراء من جديد التزام سلطات المرحلة الانتقالية بتنفيذ الاتفاق. واتفقت جميع الأطراف الموقعة على إعادة تنشيط إطار التشاور القائم فيما بين الأطراف المالية. وبناء على توصية من لجنة رصد الاتفاق، عقدت الأطراف الموقعة حلقة عمل استغرقت أربعة أيام، من 24 إلى 27 تشرين الثاني/نوفمبر، بهدف وضع خارطة طريق منقحة للإجراءات ذات الأولوية التي يتعين تنفيذها خلال المرحلة الانتقالية.

إعادة نشر قوات الدفاع والأمن المالية التي أُعيد تشكيلها وإصلاحها وجعلُها شاملة للجميع

24 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، توصلت الأطراف الموقّعة إلى اتفاق لبدء الجزء الثاني من العملية المعجلة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الاستيعاب والإدماج بحلول نهاية العام. وستؤدي هذه المرحلة إلى إدماج 687 1 مقاتلا في قوات الدفاع والأمن من أجل بلوغ الحد الأقصى المقرر البالغ 000 3 مقاتل. وحتى 24 تشرين الثاني/نوفمبر، أُدمج 313 1 مقاتلا، وسُجل 451 مقاتلا في المرحلة الاستدراكية، وهم ينتظرون نقلهم من شمال مالي إلى جنوبها لتدريبهم قبل إدماجهم وإعادة نشرهم. وتجري مناقشات بين الأطراف الموقعة من أجل إيجاد حل لمسألة الحصص المخصصة للإدماج، مما يؤخر عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الاستيعاب والإدماج. ومن المقرر أن يبدأ البرنامج الاجتماعي - الاقتصادي المخصص للمقاتلين غير المدمجين خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2021 بدعم من البعثة والبنك الدولي.

25 - وواصل الممثل الخاص القيام بمساعيه الحميدة من أجل تيسير إحراز تقدم بشأن المسائل المتعلقة بإعادة نشر قوات الدفاع والأمن المالية بعد إعادة تشكيلها وإصلاحها. فقد سافر في يومي 18 و 19 تشرين الثاني/نوفمبر إلى كيدال وعقد سلسلة من الاجتماعات حول هذا الموضوع مع قادة تنسيقية حركات أزواد، ومحافظ كيدال، وممثلي المجتمع المدني.

الإصلاحات الدستورية والمؤسسية

26 - بعد شهور من الجمود، من المتوقع أن يؤدي إنشاء المجلس الوطني الانتقالي، أي البرلمان الانتقالي، في أوائل كانون الأول/ديسمبر، إلى حفز التقدم في تنفيذ الإصلاحات الدستورية والمؤسسية، وكذلك في إجراء الانتخابات التشريعية في ميناكا وتاوديني في شمال مالي.

المنطقة الإنمائية الشمالية

27 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استؤنفت المشاورات بين الأطراف الموقعة بشأن التفعيل الكامل للمنطقة الإنمائية الشمالية بدعم من الوساطة الدولية. وتم تناول المسائل المتعلقة بأدوار السلطات المحلية

وسلطات المقاطعات والسلطات الإقليمية والمجلس الاستشاري الأقاليمي في الإدارة الشفافة للإيرادات المتأتية من الضرائب المحلية، والتحويلات الواردة من الدولة، والموارد المالية المقدمة من صندوق التنمية المستدامة والجهات المانحة، وذلك في إطار المناقشات التي دارت بشأن مشروع القانون المنشئ للمجلس الاستشاري الأقاليمي وأمانته. غير أن التنافس الداخلي بين ممثلي المناطق الشمالية الخمس حالت دون إحراز تقدم صوب وضع العملية في صيغتها النهائية. وبالإضافة إلى ذلك، ظلت عملية اختيار المشاريع التي سيمولها صندوق التنمية المستدامة تشهد التأخير.

مشاركة المرأة

28 - شاركت تسع نساء بنشاط في الدورة الحادية والأربعين للجنة رصد الاتفاق، في حين شاركت أربع نساء في الدورة السابقة المعقودة في حزيران/يونيه. وضم الوفد الحكومي ثلاث نساء، بمشاركة وزيرة النهوض بالمرأة والطفل والأسرة. وضم كل من وفدي ائتلاف الجماعات المسلحة وتنسيقية حركات أزواد ثلاث نساء. ويبلغ عدد المشاركات الآن تسع نساء من مجموع أعضاء اللجنة الوطنيين البالغ عددهم 29 عضوا، أي ما نسبته 31 في المائة.

رابعا - تحقيق الاستقرار وإعادة بسط سلطة الدولة في وسط مالي

29 - لا تزال الحالة في وسط مالي مصدر قلق بالغ. فقد سُجل اتجاه جديد في حوادث العنف الخطيرة في منطقة سيغو، حيث تعرضت قرية فارابوغو وغيرها من القرى المجاورة لبلدية دوغوفري بدائرة نيونو منذ أوائل تشرين الأول/أكتوبر للحصار والهجمات من جانب أفراد يشتبه أنهم مقاتلون متطرفون.

30 - وأدى الحصار المفروض على تلك القرى إلى مقتل ما لا يقل عن ستة مدنيين، وإصابة العشرات بجروح، واختطاف ما لا يقل عن 20 مدنيا، وتشريد أكثر من 000 2 أسرة من قرى في بلديات دوغوفري وماريكو وسيريبالا وسوكولو، مع سرقة ماشيتها. وأشارت التقديرات إلى وجود ما يقرب من 000 4 شخص محاصرين حاليا في قرية فارابوغو دون إمكانية الحصول على الضروريات أو الرعاية الصحية وتحت التهديد المستمر بالعنف. وقد اتخذت عدة مبادرات للوساطة والإغاثة الإنسانية بجوار فارابوغو لتحقيق أهداف محددة بوضوح، ومنها وصول المساعدات الإنسانية، والتخفيف من حدة النزاعات وتفادي تصعيدها وتحقيق المصالحة. ونفذت قوة البعثة 25 طلعة جوية بالطائرات العمودية العسكرية في المناطق المتضررة لنقل 64 جنديا من القوات المسلحة المالية وتسليم أكثر من 30 طنا من الأغذية وغير ذلك من الإمدادات.

31 - وفي منطقة موبتي، تمادت ميليشيات الدفاع عن النفس والجماعات المتطرفة في استغلال النزاعات بين القبائل، مما أدى إلى تصعيد العنف الموجه ضد المدنيين وتسبب في حوادث أمنية، لا سيما في دوائر بانكاس وباندياغارا ودوينتزا وكورو. وسُجلت ديناميات وخصومات جديدة مثيرة للقلق ضمن الجماعات المسلحة المرتبطة بالمجتمعات المحلية. وواجهت جماعة دان نان أمباساغو المسلحة التابعة لقبيلة الدوغون معارضة متزايدة من جانب قرى تقيم بها مجتمعات الدوغون المحلية المعارضة.

32 - وواصلت الجماعات الإرهابية، وتحديداً جماعة نصرة الإسلام والمسلمين وتنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى، توسيع نطاق نفوذها في وسط مالي، حيث هاجمت وهددت السكان المحليين في عدة قرى. واستمرت الاشتباكات بين المجتمعات المحلية والجماعات الإرهابية، مما أسفر عن فرض الحصار

على عدة قرى وكانت له عواقب وخيمة على السكان المدنيين. وأُبلغ عن أشد حصار في قرية فارابوغو في دائرة نيونو بمنطقة سيغو.

33 - وظل استخدام الجماعات المسلحة للأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع يعيق حرية تنقل المدنيين وقوات الأمن. وفي 1 و 11 تشرين الثاني/نوفمبر، أسفر هجومان بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع على الجيش المالي في دائرتي موبتي ودوينتزا بمنطقة موبتي عن إصابة ستة أفراد بجروح. وأسفر حادثٌ استُخدم فيه جهاز متفجر يدوي الصنع في دائرة باندياغارا بمنطقة موبتي عن إصابة اثنين من حفظة السلام التابعين للبعثة بجروح.

34 - وواصلت البعثة تقديم دعمها إلى الإطار السياسي لإدارة الأزمة في وسط مالي، بما في ذلك أمانته الدائمة، التي تحظى بتأييد الحكومة الانتقالية. وفي 15 تشرين الأول/أكتوبر، بدأ بث برامج على محطات الإذاعة المحلية بشأن استراتيجية تحقيق الاستقرار في مالي في جميع أنحاء منطقتي موبتي وسيغو لزيادة وعي والتزام وإسهامات سكان المنطقتين، بمن فيهم النساء والشباب والفئات السكانية الضعيفة.

35 - وواصلت البعثة دعم الجهود الرامية إلى الحد من العنف المجتمعي وتعزيز المصالحة والتماسك الاجتماعي في عدة مناطق مستهدفة. ففي منطقة موبتي، أسهم التقدم المحرز في المصالحة بين المجتمعات المحلية في دائرتي بانكاس وكورو في النقص من العنف بين المجتمعات المحلية، حيث انخفض عدد الحوادث الأمنية خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

36 - وفي جميع أنحاء منطقة موبتي، في المناطق المتضررة من العنف، قدمت البعثة الدعم في إنشاء لجان للمصالحة المجتمعية. وفي 31 تشرين الأول/أكتوبر و 1 تشرين الثاني/نوفمبر، قدمت البعثة الدعم في دائرة دوينتزا للحوار بين أفراد قبيلتي الدوغون والفولا في بلديتي دالا وبيتاكا، وأدى ذلك إلى توقيع خارطة طريق مشتركة للمصالحة وإلى إنشاء لجنة مشتركة للمتابعة. وفي أوغوساغو، حيث وقعت مذبحتان في آذار/مارس 2019 وشباط/فبراير 2020، اختتمت البعثة مشروعا للوساطة والمصالحة، حيث بدأت تنفيذ أنشطة مشتركة بين المجتمعات المحلية، مما خفف من حدة التوترات ومخاطر تجدد النزاعات بين قبيلتي الدوغون والفولا في المنطقة.

37 - وفي منطقة سيغو، واصلت البعثة تعزيز لجان المصالحة المجتمعية من خلال سلسلة من الدورات التدريبية بشأن مهارات الوساطة والمصالحة، تم تنظيمها في الفترة من 6 إلى 10 تشرين الأول/أكتوبر. وفي الأسابيع التي تلت تلك التدريبات، أدى أعضاء تلك اللجان دورا رئيسيا في المبادرات التي ساعدت على تجنب أزمة كان من المحتمل أن تتسم بالعنف في أجزاء من دائرة نيونو. وبالمثل، قدمت البعثة دعمها للسلطات المحلية التي ساعدت على التوصل إلى اتفاقات سلام محلية بين قبيلتي البامبارا والفولا المتناحرتين.

38 - ودعما لجهود السلطات الرامية إلى معالجة قضايا الأراضي، وهي من العوامل الرئيسية الكامنة وراء نشوب النزاعات المحلية، عملت البعثة على تحسين قدرات الحوكمة وتعزيز اللجان المحلية المعنية بالأراضي في منطقة موبتي. وفي الفترة من 16 إلى 23 تشرين الأول/أكتوبر، يسرت البعثة عقد ست حلقات عمل لتوعية 190 مشاركا، من بينهم 71 امرأة، بأدوار ومسؤوليات لجان الأراضي.

39 - وبدأت البعثة عملية بناء قدرات المجالس البلدية في 18 بلدية في دائرتي دجيني وباندياغارا، وشرعت في تدريب أربعة مجالس محلية في منطقة موبتي.

40 - وختاما، كثفت البعثة عملياتها العسكرية في جميع أنحاء وسط مالي لحماية المدنيين في المناطق التي تضررت مرارا بالعنف. وواصلت البعثة عملية "بافالو" وعملية "مونغوس" بالتعاون الوثيق مع الركائز المدنية، وأطلقت عملية "كوبرا"، وهي أول عملية منسقة تنفذها البعثة مع قوات الدفاع والأمن المالية.

التقدم المحرز في تحقيق التدابير ذات الأولوية

1 - إعادة إرساء وجود الدولة وسلطة الدولة

41 - إلى غاية 30 تشرين الثاني/نوفمبر، التحق 9 في المائة من أفراد الإدارة المدنية في شمال مالي ومنطقة موبتي فعليا بمراكز عملهم، وتلك أدنى نسبة منذ أيلول/سبتمبر 2015 على الأقل. ويقيم معظم أفراد الإدارة في أقرب الدوائر أو في أقرب عاصمة إقليمية ويسافرون إلى مراكز عملهم من وقت لآخر. أما في منطقتَي ميناكا وتاوديني، فلا تزال عدة وظائف شاغرة.

42 - وفي 25 تشرين الثاني/نوفمبر، عينت الحكومة 17 حاكما جديدا، من بينهم 11 ضابطا في الجيش، مما يمثل تحولا في هذه المناصب، التي عادة ما يشغلها مدنيون. وفي 28 تشرين الثاني/نوفمبر، أصدرت النقابات العمالية الرئيسية التي تمثل موظفي الخدمة المدنية بيانا مشتركا وصفت فيه التعيينات بأنها "تتسم بالازدراء والإذلال والاستفزاز"، وقررت مواصلة إضرابها غير المحدد المدة إلى أن تعالج الحكومة الانتقالية تظلمات أولئك الموظفين.

43 - وفي 2 كانون الأول/ديسمبر، كان جميع القضاة الذين تم إيفادهم إلى منطقة موبتي حاضرين في مراكز عملهم، على الرغم من استمرار التهديدات الأمنية.

2 - مكافحة الإفلات من العقاب

44 - اتُخذت خطوات أولية لضمان المساءلة عن انتهاكات وتجاوزات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت خلال هذا العام. وفتحت الوحدة القضائية المتخصصة تحقيقا في الهجمات التي شُنت على غُواري وغيرها من قرى دائرة بانكاس في 1 و 2 تموز/يوليه 2020، وأدت إلى مقتل ما لا يقل عن 30 مدنيا وسبعة من أفراد القوات المسلحة المالية. وفي 30 تشرين الثاني/نوفمبر، بدأت محكمة الجنايات في موبتي إجراءاتها في 34 محاكمة جنائية مَثَل فيها 97 متهما، تعلقت سبع منها بحوادث العنف الطائفي.

45 - ولم يبدأ بعد التحقيق في مقتل 24 مدنيا في ليبي بمنطقة موبتي في 22 تشرين الأول/أكتوبر. ويُزعم أن عمليات القتل كانت من ارتكاب الجيش المالي، الذي أنكر أن له أي صلة بها. ولم تنفذ بعد أوامر اعتقال الأفراد العسكريين المشتبه في ضلوعهم في جرائم خطيرة ارتُكبت في وسط مالي، من بينها حادث بينيداما الذي وقع في 5 حزيران/يونيه، حيث أُعدم ما لا يقل عن 37 شخصا بإجراءات موجزة، منهم 31 رجلا و 3 نساء و 3 أطفال.

46 - بيد أن من الجدير بالذكر أن المحكمة العسكرية في موبتي، التي لها الولاية القضائية على المناطق الشمالية من مالي، عقدت أولى جلساتها على الإطلاق في 23 و 24 تشرين الثاني/نوفمبر. ونظرت المحكمة في ثماني قضايا تتعلق بمخالفات بسيطة. وحُكم على ستة جنود بالسجن لفترات متفاوتة.

خامسا - التطورات الإقليمية

47 - صعّدت القوات الدولية لمكافحة الإرهاب في جميع أنحاء منطقة الساحل، بما فيها القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، وتيرة عملياتها خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي 13 تشرين الثاني/نوفمبر، أعلنت السلطات الفرنسية عن مقتل با آغ موسى، أحد القادة العسكريين الرئيسيين لجماعة نصرة الإسلام والمسلمين، الذي لقي مصرعه في مالي.

48 - وواصلت البعثة تقديم الدعم إلى القوة المشتركة وفقا لأحكام القرار 2531 (2020). وفي تشرين الثاني/نوفمبر، قدمت البعثة إلى القوات المسلحة المالية 000 10 لتر من الوقود وحصصا غذائية تكفي لمدة ثلاثة أشهر، فضلا عن الدعم الطبي.

سادسا - التطورات الأمنية الرئيسية

49 - استمرت الحالة الأمنية في التدهور خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ولا سيما في وسط مالي. واستمرت الهجمات التي تشنها الجماعات المسلحة التابعة للمجتمعات المحلية على المدنيين في المنطقة، حيث اتسع نطاق العنف المسلح ليشمل منطقة سيغو. وفي الشمال، ظلت الجماعات المتطرفة العنيفة تقوم بأنشطتها.

50 - وفي وسط مالي، فيما وراء منطقة موبتي، سُجلت لأول مرة سلسلة من الحوادث الخطيرة في منطقة سيغو (انظر الفقرتين 30 و 31 أعلاه). ولا يزال المدنيون يشكلون الضحايا الرئيسيين للهجمات التي تشنها الجماعات المسلحة التابعة للمجتمعات المحلية، بما فيها جماعة دان نان أمباساغو وجماعات متطرفة عنيفة أخرى.

51 - وفي شمال مالي، استمرت الاشتباكات بين المجموعات التابعة لجماعة نصرة الإسلام والمسلمين وتنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى، بما في ذلك بالقرب من منطقة الحدود الثلاثية بين بوركينا فاسو ومالي والنيجر، حيث وقعت اشتباكات عنيفة في دائرة أنسونغو بمنطقة غاو. وظلت الجماعات المتطرفة العنيفة تنشط في منطقة تمبكتو. وفي 1 تشرين الأول/أكتوبر، أسفر هجوم عن مقتل اثنين من أفراد الشرطة المالية وإصابة آخر بجروح.

52 - وحافظت تنسيقية حركات أزواد على نفوذها في شمال مالي، ولكنها سجلت انشقاقا نادرا في ميناكا. وفي 17 تشرين الأول/أكتوبر، أعلن فصيل من طائفة داوساهاك إيدوغيراتان في بيان له أنه قرر الانضمام إلى ائتلاف الجماعات المسلحة، وهو تحالف منافس. واستمرت الانقسامات ضمن الائتلاف مع استمرار التنافس بين فصائله على النفوذ في منطقة كيدال.

ألف - الهجمات غير النمطية وغيرها من الهجمات

53 - سُجل 35 هجوما من الهجمات غير النمطية على قوات الدفاع والأمن المالية والقوات الدولية، وعلى البعثة والجماعات المسلحة الموقعة، وقعت نسبة 55 في المائة منها في شمال مالي، وشملت 14 في المائة في منطقة كيدال، و 33 في المائة في تمبكتو، و 8 في المائة في غاو. وللمرة الأولى، سُجلت هجمات بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع في منطقتي كوليكورو وسيكاسو في جنوب مالي. وشهد وسط البلد ما نسبته 45 في المائة من الهجمات، منها 36 هجوما في موبتي و 9 هجمات في مناطق سيغو. ويشكِّل ذلك نقصا في الهجمات التي وقعت في وسط مالي عن الفترة المشمولة بالتقرير السابق، التي سُجل خلالها 30 هجوما على قوات الأمن والجماعات الموقّعة.

54 - واستُهدفت قوات الدفاع والأمن المالية في 17 هجوما قُتل فيها 30 جنديا وأصيب 48 بجروح. ووقعت الهجمات الأكثر دموية في 13 تشرين الأول/أكتوبر بين جسري بارو وسونغوبيا، على بعد حوالي 25 كيلومترا و 30 كيلومترا إلى الجنوب الغربي من مدينة باندياغارا، ببلدة بارا سارا، في دائرة باندياغارا، وفي 6 تشرين الأول/أكتوبر في بيرغا فولا، على بعد 20 كيلومترا غرب مدينة كورو، في منطقة موبتي، حيث قُتل ثلاثة جنود وجُرح سبعة بين جسري بارو وسونغوبيا، وقُتل ثلاثة جنود في بيرغا فولا.

55 - وشُن 13 هجوما على البعثة، مما أسفر عن مقتل أحد حفظة السلام وإصابة 10 آخرين بجروح. ويمثل ذلك انخفاضا في عدد الهجمات والوفيات مقارنة بالفترة السابقة، التي أُبلغ خلالها عن وقوع 31 هجوما قُتل فيها اثنان من حفظة السلام وأصيب 40 بجروح. وسُجل أكبر عدد من الهجمات في منطقتي موبتي وكيدال، اللتان وقعت ثلاث حوادث في كل منهما. وفي 15 تشرين الأول/أكتوبر، قُتل أحد حفظة السلام بعد أن اصطدمت المركبة التي كان يمتطيها ضمن قافلة متوجهة إلى كيدال بجهاز متفجر يدوي الصنع أو بلغم. وفي 21 تشرين الأول/أكتوبر، اصطدمت مركبة تابعة لقوة البعثة بجهاز متفجر يدوي الصنع أو بلغم على بعد 3 كيلومترات شرق قاعدة العمليات المؤقتة التابعة لقوة البعثة، بالقرب من قرية ديالو، على بعد 33 كيلومترا إلى الجنوب الغربي من بلدة باندياغارا، في منطقة موبتي. وأصيب اثنان من حفظة السلام في ذلك الحادث ولحقت أضرار جسيمة بمركبة البعثة.

56 - وفي 30 تشرين الثاني/نوفمبر، تعرضت معسكرات البعثة في كيدال وميناكا وغاو، التي تشترك فيها القوات المسلحة المالية والقوات الدولية، لهجمات غير مباشرة متزامنة بقذائف الهاون. ولم يُبلغ عن وقوع أي إصابات أو أضرار مادية.

57 - ووقع هجوم واحد على جماعات مسلحة موقعة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أدى إلى اختطاف عنصر واحد، حيث قام مسلحون مجهولو الهوية يمتطون دراجات نارية في 13 تشرين الأول/أكتوبر باختطاف أحد مقاتلي جماعة غاندا إيزو.

باء - تقديم الدعم إلى مؤسسات الدفاع والأمن المالية

58 - واصلت البعثة تقديم الدعم إلى وحدات قوات الدفاع والأمن المالية المعاد تشكيلها في شمال مالي بسبل منها توفير التدريب الأساسي. وقامت البعثة أيضا بأعمال البناء في ثلاثة معسكرات في غاو وكيدال وتمبكتو من أجل تحسين الظروف المعيشية للوحدات التي أعيد نشرها. وبشكل أعم، واصلت البعثة تقديم دعمها إلى قوات الدفاع والأمن المالية على عدة جبهات، وشمل ذلك المساعدة في إجلاء المصابين واللوجستيات.

59 - وقامت شرطة البعثة بتدريب 525 من أفراد الأمن الماليين، من بينهم 87 امرأة، في مجموعة من المجالات، منها حماية المدنيين، وأعمال الشرطة الموجهة للمجتمعات المحلية، ومكافحة العنف القائم على نوع الجنس.

جيم - التخفيف من حدة الأخطار الناجمة عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والمتفجرات

60 - في خضم التهديدات المستمرة التي يشكلها انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، واصلت البعثة تنفيذ سلسلة من تدابير التخفيف، منها خطتها الرامية إلى حماية قوافلها من تلك الأجهزة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، بدأت البعثة دورة تدريبية جديدة للأفراد النظاميين بشأن

سبل التخفيف من مخاطر الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. وتمثل الهدف الدورة التدريبية في زيادة فهم أولئك الأفراد لتهديدات تلك المتفجرات وتزويدهم بالمهارات اللازمة للتخطيط للعمليات وتنفيذها.

سابعا - حماية المدنيين

61 - تميزت الفترة المشمولة بالتقرير بانخفاض عدد الهجمات على المدنيين بسبب انخفاض وتيرة التنقل خلال موسم الأمطار، وزيادة وتيرة عمليات البعثة، وسلسلة من جهود الوساطة المحلية التي تدعمها البعثة. ومع ذلك، استمرت الهجمات الطائفية في وسط مالي، ولا يزال المدنيون يتضررون من الاشتباكات بين الجماعات الإرهابية المسلحة ومن تأثير عمليات مكافحة الإرهاب.

62 - وفي 1 كانون الأول/ديسمبر، أُبلغ عن وقوع ما مجموعه 232 حادثا، قُتل فيها 182 مدنيا وجُرح 175 واختُطف 163 في جميع أنحاء مالي. ويشكل ذلك انخفاضا في مستوى العنف مقارنة بمستوى الفترة المشمولة بالتقرير السابق، التي أفيد خلالها عن وقوع 343 حادثا، مما أسفر عن مقتل 375 مدنيا وجرح 450 شخصا واختطاف 93 آخرين. وتعرض المدنيون في منطقة موبتي لأشد الأضرار، حيث وقع 89 حادثا قُتل فيها 127 مدنيا وجرح 104 واختُطف 46 (أي ما يمثل 39 في المائة من جميع الحوادث التي شملت المدنيين).

63 - وظل المدنيون يتضررون من الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قُتل ستة مدنيين وجُرح 10 في مناطق غاو وكيدال وسيكاسو.

64 - وفي منطقة غاو، لم تسجل البعثة إلا انخفاضا طفيفا في العنف ضد المدنيين، على الرغم من الجهود التي تبذلها قوات الدفاع المالية للعودة إلى مواقعها في لابيزانغا، بدعم من البعثة. واستمرت أعمال الإجرام وحوادث الترهيب العنيفة على طول محور أنسونغو - لابيزانغا وأنسونغو - ميناكا، مما أبرز الحاجة إلى تحسين الوجود الأمني. وسُجلت عمليات اختطاف للفتيات والنساء على أيدي أفراد يُعتقد أنهم ينتمون لجماعات مسلحة متطرفة، واستمر العنف ضد المدنيين في بلدية نتيليت، ولا سيما ضد عمال مناجم الذهب المتورطين في عمليات التعدين غير المشروعة.

65 - وفي منطقة تمبكتو، ظلت التهديدات المستمرة التي تشكلها الجماعات المتطرفة العنيفة على المدنيين مصدر قلق عميق، وذلك لأسباب منها الوجود المحدود لقوات الأمن الوطنية. وعلاوة على ذلك، تسببت الجماعات الإرهابية وغيرها من الجماعات المتطرفة العنيفة في اضطراب الحياة اليومية للمدنيين في دوائر ديري وغوندام ونيافونكي في منطقة تمبكتو.

ثامنا - حالة حقوق الإنسان

66 - استمر تدهور حالة حقوق الإنسان في مالي. ووثقت البعثة انتهاكات وتجاوزات جسيمة في سياق العمليات العسكرية وأنشطة الجماعات المسلحة وترتيبات تبادل السجناء، مما يقوض الجهود المبذولة لمكافحة الإفلات من العقاب.

67 - ووثقت البعثة ما مجموعه 483 حالة، منها انتهاكات (88) وتجاوزات (395) لحقوق الإنسان، أي بانخفاض 237 عن الفترة السابقة. وشملت تلك الانتهاكات والتجاوزات حالات الإعدام خارج نطاق

القضـــاء أو بإجراءات موجزة أو تعســفاً (29)، وعمليات القتل الأخرى (96)، وانتهاكات أو تجاوزات الحق في الســـلامة البدنية (123)، وحالات الاختفاء القســـري (2)، والاختطافات (111)، والتعذيب وغيره من ضـروب المعاملة أو العقوبة القاسـية أو اللاإنسـانية أو المهينة (15)، وحالات الاحتجاز غير القانوني، بما فيها حالات الاحتجاز المطول وانتهاكات ضـمانات المحاكمة وفق الأصـول القانونية (107)، إلى جانب العديد من حالات تدمير الممتلكات والنهب، والهجمات على العاملين في المجال الإنساني، وإساءة استخدام الجماعات المتطرفة العنيفة للحق في حرية الضمير.

68 - وكان الجناة المزعومون من القوات الوطنية (29 حالة)، والســلطات القضــائية (50 حالة)، والجماعات المسـلحة الموقعة والممتثلة (74 حالة)، والجماعات المسـلحة والميليشـيات القبلية (157 حالة)، والجماعات المتطرفة العنيفة (173 حالة). ومثلما حدث في الفترات الســابقة، تم تســجيل معظم الانتهاكات والتجاوزات في وسط مالي، حيث بلغ عددها 202 في منطقة موبتي، و 71 في منطقة سيغو. وتم أيضا توثيق انتهاكات وتجاوزات في مناطق غاو (36)، وكايس (6)، وكيدال (57)، وكوليكورو (1)، وميناكا (26)، وسيكاسو (5)، وتاوديني (3)، وتمبكتو (26)، وباماكو (50).

69 - ووردت تقارير عن تورط أفراد من القوات المسـلحة المالية في انتهاكات جسـيمة لحقوق الإنسـان، لا ســـيما في إعدام ما لا يقل عن 24 فردا من قبيلة الفولا بإجراءات موجزة وإصـــابة ثلاثة آخرين بجروح في ليبي بمنطقة موبتي في 22 تشـرين الأول/أكتوبر. وخلال ذلك الحادث، أفادت التقارير أيضـا أن القوات الوطنية، بدعم من صـــيادين تقليديين من قبيلة الدوغون (جماعة الدوزو)، أحرقت مســاكن ومخازن للحبوب ونهبت الماشية ودمرت خزانا للمياه.

70 - ولا يزال المدنيون يتحملون وطأة الهجمات العنيفة التي يشـنها المتطرفون، لا سـيما في وسـط البلد وفي أنحاء مختلفة منه. وفي 13 تشـــرين الأول/أكتوبر، قُتل 13 مدنيا على أيدي مقاتلي جماعة نصـــرة الإسلام والمسلمين على طول محور بارو - سونغوبيا في منطقة موبتي.

71 - وفي وســط مالي، ظلت الديناميات المتغيرة وأعمال العنف المتزايدة بين المجتمعات المحلية تقوض إمكانية التمتع بحقوق الإنســان والحريات في المناطق المتضـررة، كما يتضـح من الحالة في فارابوغو بدائرة نيونو في منطقة سيغو.

72 - ووثقت البعثة 225 انتهاكا جســـيما ضـــد 155 طفلا، وهو ما يمثل انخفاضـــا طفيفا بالمقارنة مع 230 انتهاكا ارتكبت ضـــد نفس العدد من الأطفال خلال الفترة الســـابقة. وفي حين ظل مرتكبو العديد من الانتهاكات (99) مجهولي الهوية، نُســـب 41 انتهاكا إلى تنســـيقية حركات أزواد، و 28 إلى ائتلاف الجماعات المسـلحة، و 19 إلى كتيبة ماسـينا، و 17 إلى جماعة دان نان أمباسـاغو، وتسـعة إلى جماعة الدوزو، وستة إلى الجماعات المسلحة المجتمعية الفولانية، وخمسة إلى القوات المسلحة المالية، وواحد إلى تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى. وتم تجنيد ما مجموعه 102 من الأطفال (79 فتى و 23 فتاة) تتراوح أعمارهم بين 12 و 17 ســـنة في مناطق ميناكا (45)، وموبتي (31)، وكيدال (23)، وتمبكتو (3)، وذلك في صـفوف تنسـيقية حركات أزواد (41)، وائتلاف الجماعات المسـلحة (28)، وكتيبة ماسـينا (18)، وجماعة دان نان أمباســـاغو (11)، والقوات المســـلحة المالية (2)، وجماعة الدوزو (2). وقد تلقى جميع الأطفال، باستثناء ثلاثة لا يزالون نشطين ضمن الجماعات المسلحة، دعماً نفسياً اجتماعيا، وتتم حاليا إعادة إدماجهم. وبالإضـــافة إلى ذلك، تعرض 47 طفلا (28 فتى و 19 فتاة) للقتل (17) أو التشـــويه (30)

في مناطق موبتي (31)، وغاو (10)، وتمبكتو (3)، وكيدال وسيغو وباماكو (1 في كل منطقة)، وهو ما يمثل زيادة بالمقارنة مع الفترة السابقة، حين بلغ عدد الضحايا من الأطفال 43 طفلا. وقد قُتل أو شوه معظم الأطفال على أيدي جماعات مسلحة مجهولة الهوية (28)، وجماعات فولانية مسلحة (6)، وجماعة دان نان أمباساغو (5)، وجماعة الدوزو (4)، والقوات المسلحة المالية (3)، وتنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى (1). وسجل الشركاء في العمل الإنساني زيادة في التجنيد القسري للأطفال، الذي مثل 42 في المائة من الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

73 - وفي تطور إيجابي، أصدر وزير الدفاع ورئيس هيئة الأركان أوامر قيادية للقادة العسكريين تحظر حظراً باتاً استخدام الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة. وتضمنت تلك الأوامر القيادية تعليمات إلى أفراد الجيش باتخاذ تدابير للحد من وجود الأطفال بجوار الثكنات العسكرية.

74 - ووثقت البعثة 10 من حالات العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، أي بزيادة قدرها خمس حالات عن الفترة السابقة، منها حالات اغتصاب وحالات اغتصاب جماعي، ارتكبها أفراد من الجماعات أو الميليشيات المسلحة المجتمعية وأفراد مسلحون مجهولو الهوية ضد تسع نساء وفتاة واحدة في مناطق غاو وميناكا وموبتي. واشتركت البعثة مع فريق الأمم المتحدة القطري في حشد الدعم على نطاق المنظومة من أجل التصدي لهذه الظاهرة، وشمل ذلك تقديم الدعم لمركز جامع معني بحالات العنف الجنسي والجنساني في منطقة موبتي، تقدَّم فيه الرعاية الشاملة للناجيات.

75 - وواصلت البعثة جهود بناء القدرات وتقديم الدعم اللوجستي والتقني إلى لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة، التي سجلت حتى الآن 722 18 شهادة، منها شهادات 482 7 امرأة و 790 طفلا. وقد عقدت اللجنة جلستها العلنية الثانية في باماكو في 5 كانون الأول/ديسمبر.

76 - وتواصل شعبة حقوق الإنسان والحماية التابعة للبعثة رصد حالة حقوق الإنسان المتعلقة بالرئيس السابق إبراهيم بوبكر كيتا وغيره من أعضاء الحكومة التي أطاح بها الجيش في 18 آب/أغسطس، بعد الإفراج عنهم من الاحتجاز التعسفي.

تاسعا - سيادة القانون

77 - واصلت البعثة جهودها الرامية إلى دعم عودة الكيانات القضائية التابعة للدولة وفعاليتها في وسط وشمال مالي. وفي تشرين الأول/أكتوبر، قدمت البعثة الدعم في تنظيم اجتماعات علنية في ميناكا لتحسين فهم آليات العدالة التابعة للدولة وآليات العدالة التقليدية وأدوارها ومجالات التكامل بينها. واشتركت البعثة مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في تنظيم دورات تدريبية في مجال الأخلاقيات والنزاهة لفائدة 43 من أعضاء الجهاز القضائي لمكافحة الفساد في قطاع العدالة. وقامت كيانات أخرى، منها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، والمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب، والاتحاد البرلماني الدولي، بمساعدة السلطات المالية في الجهود الرامية إلى مواءمة قوانينها الوطنية مع الصكوك القانونية الدولية المتعلقة بالإرهاب.

78 - وظلت البعثة تشارك مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في دعم الوحدة القضائية المتخصصة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية ولواء التحقيقات المتخصصة التابع لها. وإلى غاية 3 كانون الأول/ديسمبر، في إطار دورة المحاكمات الجنائية لعام 2020، نظرت محكمة الجنايات

في باماكو في 45 قضـــية ذات صـــلة بالإرهاب، فأدانت 62 متهما، منهم 49 أدينوا غيابياً، وأصـــدرت في حقهم أحكاما تراوحت بين 10 سنوات سجنا وعقوبة الإعدام، وقامت بتبرئة 20 متهما. وتأثرت هذه الدورة كثيرا بالإفراج خارج نطاق القضاء عن الجهاديين المحتجزين في 5 تشرين الأول/أكتوبر مقابل إطلاق سراح الشـخصـية المعارضـة المالية، سـومايلا سـيسـي، وثلاثة مواطنين أجانب، إذ من المرجح أنه تم تبادل 37 شـخصـاً على الأقل (نحو 45 في المائة من المتهمين). وبتلك الدورة، بلغ عدد المشـتبه في تورطهم في الإرهاب الذين تمت محاكمتهم 142 متهما، وذلك منذ أن بدأت الوحدة القضـائية المتخصـصـة عملها في عام 2017، مما أدى إلى 113 إدانة و 29 حكماً بالبراءة.

79 - وعرضـت الوحدة القضـائية المتخصـصـة سـلسـلة من القضـايا البارزة ليتم البت فيها خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وشمل ذلك محاكمة ثلاثة متهمين متورطين في هجومين إرهابيين استهدفا مطعما وفندقا في باماكو في عام 2015. وفي 28 تشـرين الأول/أكتوبر، أُدين أولئك المتهمون وحُكم عليهم بالإعدام. وقدمت الوحدة للمحاكمة أيضـا 15 متهما بارتكاب أعمال إرهابية، من بينهم سـليمان كيتا، المشـتبه في أنه قائد الجماعة الإرهابية المسماة كتيبة خالد بن الوليد، التابعة لجماعة أنصـار الدين. وفي 13 تشـرين الثاني/نوفمبر، حُكم على أولئك المتهمين أيضـاً بالإعدام. وقدمت البعثة الدعم للبث المباشـر لتلك المحاكمة لفائدة الضـحايا الموجودين خارج مالي. وفي محاكمة أخرى، صـدر حكم بالسـجن مدى الحياة على رجل ارتكب أعمالا إرهابية. وكان ذلك الرجل قد اعترف أثناء التحقيق بأنه زرع ألغاما في شمال مالي، كان من ضحاياها أحد أفراد وحدة عسكرية تابعة للبعثة.

عاشرا - الحالة الإنسانية

80 - ظلت الحالة الإنسانية في وسط مالي مصدر قلق شديد. فقد تزايدت الاحتياجات الإنسانية بسبب جائحة كوفيد-19، وأعمال العنف الطائفي والعنف ضـمن المجتمعات المحلية، وآثار تغير المناخ. وارتفع عدد الأشخاص المشردين داخليا من 496 287 شخصا في تموز/يوليه إلى 193 311 شخصا في تشرين الأول/أكتوبر. وظل حوالي 301 143 من رعايا مالي لاجئين في البلدان المجاورة. وحدث تدهور كبير أيضا في الأمن الغذائي خلال الفترة المشـمولة بالتقرير، حيث تمت تعبئة الشـركاء في العمل الإنسـاني لمسـاعدة ثلاثة ملايين شخص. وفي تشرين الأول/أكتوبر، قدمت الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني المساعدة إلى 2,35 مليون شـخص منهم، أي ما يمثل 78 في المائة من المجموع. ومع ذلك، فبدون تمويل إضـافي، ليس من الممكن لتلك المساعدة أن تستمر.

81 - وعلى خلفية جائحة كوفيد-19، زاد الشـركاء في العمل الإنسـاني في العدد التقديري للأطفال في مالي، الذين تتراوح أعمارهم بين 6 أشـهر و 59 شـهرا، الذين يتوقع أن يعانوا من سوء التغذية الحاد الوخيم. ويبلغ ذلك العدد الآن 000 188 طفلا، بعد أن وصل إلى 000 166 طفل في وقت سابق من هذا العام.

82 - ورغم إعادة فتح معظم المدارس في جميع أنحاء البلد في بداية السنة الدراسية، ظلت 261 1 مدرسة مغلقة في 14 أيلول/سبتمبر بسبب انعدام الأمن، لا سيما في وسط مالي وشمالها. وواصلت الجهات الفاعلة الإنسـانية تقديم الدعم إلى الحكومة في وضـع بروتوكولات لتفادي انتشـار فيروس كوفيد-19 في المدارس ولتزويدها بمواد الوقاية والمراقبة. وساعد الشركاء في العمل الإنساني 489 274 شخصا في هذا المجال.

83 - واســتنادا إلى بيانات حكومية، تضــرر من الفيضــانات الموســمية 760 80 شــخصــا، إذ قُتل 18 وجُرح 25، بينما تضــــرر 478 6 منزلا، وأتلفت المياه 030 7 طنا من الأغذية وجرفت 274 هكتارا من المحاصيل. وعلى الرغم من المساعدة التي قدمتها السلطات المالية والشركاء في العمل الإنساني بالفعل، لا تزال هناك ثغرات كبيرة. وقد اســـتُخدمت مخزونات الطوارئ التي أُعدت مســـبقا في المناطق لمواجهة الفيضانات أول الأمر في الاستجابة لجائحة كوفيد-19، مما أدى إلى الحد من القدرة على الاستجابة.

84 - وفي 1 كانون الأول/ديســـمبر، تم تمويل مبلغ 214,1 مليون دولار من أصـــل مبلغ 474 مليون دولار طُلب من خلال خطة الاستجابة الإنسانية المنقحة، أي بمعدل تمويل قدره 45,1 في المائة.

حادي عشر - التنمية الاقتصادية

85 - في 13 تشــرين الأول/أكتوبر، أجرى صــندوق النقد الدولي مراجعة أخرى للناتج المحلي الإجمالي المقدر أن تحققه مالي إلى -2 في المائة لعام 2020، وهو انخفاض عن 0,9 في المائة في أيار/مايو، و 5 في المائة في وقت سابق من العام. وكانت لجائحة كوفيد-19 وحالة عدم الاستقرار السياسي آثار على التجارة والاستثمار والعمالة والإيرادات العامة والتحويلات الأجنبية وقطاعي الصناعة والخدمات.

86 - ووافقت البعثة على ثلاثة مشــاريع جديدة للصــندوق الاســتئماني يبلغ مجموعها 996 543 دولار كجزء من تنفيذ الإطار الاستراتيجي المتكامل لدعم العودة إلى النظام الدستوري، وتعزيز القدرة على الصمود والتماسك الاجتماعي، وتحسين الحوار من أجل السلام في مناطق غاو وموبتي وتواديني وتمبكتو. وستدعم هذه المشاريع أيضا تعزيز التمثيل السياسي للمرأة ودورها في تعزيز السلام.

87 - وخلال الفترة المشـمولة بالتقرير، وافقت البعثة على تنفيذ حوالي اثني عشــر من المشــاريع الســريعة الأثر، بلغ مجموعها 000 500 دولار لتوفير الخدمات الأســاســية للفئات الســكانية الضــعيفة، وتشــمل دعم محطات الإذاعة المحلية، وتدابير الوقاية من فيروس كوفيد-19، ومجموعات الأدوات المدرســية، والأنشــطة الزراعية، ومشـــاريع المياه وتوليد الدخل في مناطق غاو وكيدال وتمبكتو وموبتي. وتقوم البعثة بتنفيذ 70 من المشاريع السريعة الأثر في شمال مالي وفي وسطها دعما لطائفة واسعة من الأنشطة والجهات الفاعلة.

88 - وتمت الموافقة على مشــروع لبناء الســلام عبر الحدود بين مالي وموريتانيا بقيمة 3 ملايين دولار بهدف المســاعدة على معالجة النزاعات المتصــاعدة بين الفئات الســكانية التي تعيش على الرعي، أو على الرعي والزراعة، أو على الرعي وحده بشأن الاستفادة من الموارد الطبيعية على جانبي الحدود.

ثاني عشر - الاتصالات الخارجية

89 - في إطار الجهود الرامية إلى التوعية بولاية البعثة ودورها وتوضــيح أدوار ومســؤوليات الســلطات المالية في حماية المدنيين وضـــمان تنفيذ الاتفاق، اتخذت البعثة تدابير لزيادة أنشـــطتها في مجال التوعية في جميع أنحاء البلد. وتحقيقا لتلك الغاية، نظمت البعثة مئات من دورات التوعية المجتمعية باللغات المحلية وباللغة الفرنســية في باماكو وفي وســط وشـــمال مالي لفائدة الزعماء التقليديين والقادة الدينيين والســكان المحليين، ولا سيما النساء والشباب.

90 - وواصلت البعثة تعزيز شراكاتها مع محطات الإذاعة المحلية والمجتمعية وتحسين إنتاج منتجات التواصل باللغات المحلية لاستهداف فئات جماهيرية أوسع نطاقا.

ثالث عشر - قدرات البعثة

الشؤون العسكرية

91 - حتى 14 كانون الأول/ديسمبر، بلغ عدد الأفراد العسكريين الذين تم نشرهم 877 12 فردا، وهو ما يمثل نسبة 96,9 في المائة من القوام المأذون به البالغ 289 13 فرداً، من بينهم 11 مراقبا عسكريا، و 463 ضابطا من ضباط الأركان، و 092 12 فردا من أفراد الوحدات. وشكلت النساء نسبة 3,5 في المائة من الأفراد العسكريين.

عنصر الشرطة

92 - حتى 14 كانون الأول/ديسمبر، بلغ عدد أفراد الشرطة الذين تم نشرهم 718 1 فردا، وهو ما يمثل نسبة 89 في المائة من القوام المأذون به البالغ 920 1 فردا، من بينهم 272 من أفراد الشرطة المقدَّمين من الحكومات و 446 1 من أفراد وحدات الشرطة المشكَّلة. وشكلت النساء نسبة 25,7 في المائة من أفراد الشرطة المقدَّمين من الحكومات ونسبة 11,1 في المائة من أفراد وحدات الشرطة المشكلة.

93 - وبالنظر إلى هشاشة الحالة الراهنة في باماكو، إلى جانب المخاطر المحدقة بموظفي الأمم المتحدة ومنشآتها، يجري اتخاذ ترتيبات للاحتفاظ بوجود وحدتي الشرطة المشكلة في باماكو طوال الفترة الانتقالية على الأقل.

الموظفون المدنيون

94 - حتى 14 كانون الأول/ديسمبر 2020، تم نشر 90 في المائة من جميع موظفي البعثة المدنيين، بما في ذلك 92 في المائة من الموظفين الدوليين، و 81 في المائة من متطوعي الأمم المتحدة، و 90 في المائة من الموظفين الوطنيين. وقد شغلت النساء نسبة 26 في المائة من الوظائف الدولية، و 31 في المائة من وظائف متطوعي الأمم المتحدة، و 16 في المائة من الوظائف الوطنية.

سلامة وأمن أفراد الأمم المتحدة

95 - واصلت البعثة جهودها الرامية إلى تعزيز أمن معسكراتها في جميع أنحاء مالي، وذلك بسبل منها اقتناء معدات جديدة وتدريب موظفيها بشكل منتظم. وواصلت البعثة العمل بتدابيرها الرامية إلى منع انتشار فيروس كوفيد-19 وقامت بتحسينها، وشمل ذلك تركيب كاميرات حرارية عند المداخل الرئيسية لمبانيها في باماكو وغاو وكيدال وميناكا وموبتي وتمبكتو.

96 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، توفي أحد حفظة السلام التابعين للبعثة بسبب مضاعفات مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وفي 14 كانون الأول/ديسمبر، أثبتت الفحوصات إصابة 499 شخصا من أفراد البعثة و 23 من موظفي فريق الأمم المتحدة القطري بفيروس كوفيد-19. وبالنسبة للبعثة، تماثل 436 مصابا للشفاء، فيما لا تزال 13 حالة قائمة وتوفي ثلاثة أشخاص.

97 - ومنذ إنشـــاء البعثة في عام 2013، توفي ما مجموعه 135 من أفرادها نتيجة لأعمال كيدية، من بينهم واحد خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ولم تتم إدانة أحد حتى الآن بقتل حفظة السلام التابعين للبعثة المذكورين. وفي 2 كانون الأول/ديســـمبر، كان ما مجموعه أربعة أشـــخاص محتجزين في صـــلة بتلك الهجمات. وتفيد التقارير بأن من المحتمل أن ما لا يقل عن ستة أشخاص أُطلق سراحهم خارج نطاق القضاء في 5 تشرين الأول/أكتوبر مقابل الإفراج عن سومايلا سيسي والرعايا الأجانب الثلاثة.

السلوك والانضباط

98 - لم تُسجّل خلال الفترة المشمولة بالتقرير أي ادعاءات بوقوع استغلال أو انتهاك جنسيين. وواصلت البعثة تنفيذ اسـتراتيجيتها الرامية إلى منع سـوء السـلوك، ولا سـيما الاسـتغلال والانتهاك الجنسـيين، بتنظيم دورات تدريبية تمهيدية وتذكيرية لجميع فئات الموظفين، إلى جانب إجراء تقييمات للمخاطر بهدف التوصـــية باتخاذ تدابير التخفيف. وظلت البعثة تقوم أيضـــا بأنشـطة التوعية، بما فيها إذكاء وعي السـكان المحليين، وواصلت تقديم المساعدة لضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

المسائل البيئية

99 - أتمت البعثة تقديم مؤشـــرات تخطيطها وأدائها في مجال البيئة، حيث ســـجلت 69 نقطة للعام 2019-2020، مقابل 57 نقطة في 2018-2019.

رابع عشر - ملاحظات

100 - إنني أرحب بالتقدم الذي أحرزه أصـحاب المصـلحة في مالي، بدعم من الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصـادية لدول غرب أفريقيا والأمم المتحدة، في إنشـاء الحكومة الانتقالية ومؤسـسـات المرحلة الانتقالية. وفي مناسـبات عديدة، أكدت قيادة المرحلة الانتقالية تقيدها باتفاق السـلام والتزامها بالمضـي قدما في تنفيذه. ولأول مرة منذ توقيع الاتفاق في عام 2015، أصـــبحت الحركات الموقعة ممثَّلة في الحكومة. وهذا يتيح فرصـــة للتعاون وإيجاد الحلول العملية للتغلب على الخلافات واتخاذ قرارات جريئة للنهوض بعملية الســـلام لما فيه مصلحة البلاد.

101 - ويتطلب تنفيذ اتفاق الســـلام اهتماما ودعما تامّين من الأطراف الموقّعة والشـــركاء الدوليين. ولا بد من الاستفادة من الفترة الانتقالية لمعالجة المسائل العالقة ذات الصلة بتنفيذ البنود الرئيسية في الاتفاق. وأنا أحيط علما بالجهود التي تبذلها الحكومة الانتقالية من أجل تنفيذ توصـــية الدورة الحادية والأربعين للجنة رصد الاتفاق بشأن وضع خارطة طريق توافقية تتضمن مواعيد زمنية إرشادية لتنفيذ بنود اتفاق السلام. ولن يؤدي المزيد من التأخيرات والطرق المســـدودة إلا إلى اشـــتداد التوترات، مما ســـيؤدي إلى المزيد من عدم الاستقرار. وإنني أدعو الحكومة والجماعات المسلحة الموقعة على الاتفاق إلى تحمل مسؤولية عملية السلام وإلى الأخذ بزمـامهـا، والإعراب عن حســـن النيـة والاتفـاق على تـدابير ملموســـة لتنفيذ القرارات العـالقـة في مجالات السـلام والأمن والمصـالحة الوطنية والتنمية المسـتدامة الشـاملة للجميع. ويجب التعجيل بإعادة نشر الوحدات المعاد تشكيلها وتحقيق تقدم في تشغيل المنطقة الإنمائية الشمالية.

102 - وإنني أشـعر بالتفاؤل من زيادة مشـاركة المرأة في عملية السـلام، وأدعو أصـحاب المصـلحة الماليين إلى تهيئة المجال اللازم لمشـاركة القيادات النسـائية مشـاركة كاملة ونشـطة في لجنة رصـد الاتفاق ولجانها

الفرعية. وأحث كذلك الحكومة الانتقالية على اتخاذ خطوات عاجلة لضمان زيادة مشاركة المرأة في الحياة السياسية وفي العملية الانتقالية الجارية، وفقا للقوانين السارية.

103 - وإني أحيط علما بإنشاء المجلس الوطني الانتقالي، الذي سيؤدي دورا رئيسيا في النهوض بالإصلاحات المؤسسية والسياسية والانتخابية الحاسمة. فبعد مرور قرابة ثلاثة أشهر من الفترة الانتقالية المحددة في 18 شهرا، هناك حاجة ملحة إلى البدء في العمل على إجراء إصلاحات مؤسسية ودستورية وانتخابية. وهذا هو السبيل الوحيد لمعالجة الأسباب الجذرية التي أدت إلى الأزمة السياسية الأخيرة. وإني أحث الجهات الفاعلة السياسية في مالي أيضا على الاستفادة من توصيات الحوار الوطني الشامل، الذي أسفر عن توافق واسع في الآراء بشأن عدد من المسائل ذات الأهمية الوطنية. وأشجع المجتمع الدولي، بما فيه الفريق الذي يدعم عملية الانتقال الذي أنشأه الاتحاد الأفريقي، ولجنة المتابعة التي أنشأتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، على مواصلة تنسيق الجهود التي تبذلها الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية دعما لعملية الانتقال السياسي، وعلى استخدام الحوار والضغط السياسي حسب الاقتضاء للمساعدة على السير قدما بالعملية.

104 - وإن تطورات الجبهة الاجتماعية تبعث على القلق بسبب الإضرابات التي تشنها النقابات العمالية أو تهدد بشنها. وأنا أدعو الحكومة والنقابات العمالية والجهات الفاعلة المعنية الأخرى إلى معالجة تلك التوترات وضمان التوصل إلى توافق الآراء. فقد تترتب على تصعيد التوترات الاجتماعية، إن لم يتم التصدي لها، عواقب وخيمة على عملية الانتقال السياسي. وإني أحث سلطات المرحلة الانتقالية على أن تحاول التوصل إلى عقدٍ اجتماعي مع جميع النقابات العمالية وفقا للميثاق الانتقالي من أجل تعزيز الاستقرار الضروري والتخفيف من حدة المأزق الذي يشل هذه المرحلة الانتقالية.

105 - وما فتئ القلق يساورني إزاء الحالة الأمنية المتقلبة والمتدهورة في وسط وشمال مالي، وأنا أدين بشدة الهجمات التي تستهدف حفظة السلام والموظفين التابعين للأمم المتحدة. وأحث الميليشيات والحركات المتطرفة العنيفة والجماعات المسلحة الأخرى على أن تكف فورا عن أعمال العنف والأنشطة المزعزعة للاستقرار. وإني أدين بشدة الهجوم الذي شُن في كيدال على البعثة وأسفر عن مقتل أحد حفظة السلام. ويساورني القلق إزاء عدم إحراز تقدم ملموس في التحقيقات في الجرائم المرتكبة ضد حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة وموظفيها ومنشآتها أو في محاكمة مرتكبي تلك الجرائم. فيجب ألا تظل الجرائم المرتكبة ضد حفظة السلام الذين يساهمون في الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار في مالي في سياق أمني شديد الصعوبة دون عقاب.

106 - وإني أشعر بالجزع إزاء استمرار تصاعد أعمال العنف الشنيعة وانتهاكات حقوق الإنسان، لا سيما في وسط مالي. وأنا أدين بشدة انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان وأكرر ندائاتي الداعية إلى الإسراع بالتحقيق فيها. فثمة حاجة ملحة إلى تقديم مرتكبي انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان إلى العدالة، إذ لا يمكن كسر الحلقة المفرغة المتمثلة في الهجمات والأعمال الانتقامية التي تقابلها إلا بالعدالة والمصالحة. وأنا أحث السلطات الوطنية على التحقيق في الحالات البارزة لانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، بما فيها المذابح التي وقعت في أوغوساغو وكولوغون وليبي، وعلى مقاضاة مرتكبيها. فحماية المدنيين على نحو فعال تتطلب اتخاذ خطوات ملموسة لوضع حد للإفلات من العقاب على تلك الجرائم، وتعتمد على الحوار والمصالحة. وعلاوة على ذلك، أشجع القوات الوطنية والإقليمية والدولية المشاركة في مكافحة التطرف العنيف في شمال مالي على الامتثال للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني

الدولي. وسيستمر تقديم الدعم إلى القوات غير التابعة للأمم المتحدة في إطار التقيد الصارم بسياسة بذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان.

107 - وإني أرحب بالخطوات الإيجابية التي اتخذتها الحكومة الانتقالية من أجل منع تجنيد الأطفال واستخدامهم من جانب القوات المسلحة، وأشجع الحكومة الانتقالية والأطراف الموقعة على اتخاذ إجراءات حاسمة إضافية لوضع حد للانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال. وأدعو كذلك الحكومة الانتقالية إلى مواصلة بذل الجهود لتنفيذ الالتزامات الواردة في البيان المشترك لإنهاء العنف الجنسي في النزاعات المسلحة.

108 - ولا يزال القلق يساورني إزاء تردي الأوضاع الإنسانية في مالي، التي تشهد حالات طوارئ معقدة ومتعددة الجوانب. وقد أضافت جائحة كوفيد-19 مستوى آخر من التعقيد إلى الأزمات القائمة. وإني أدعو الجهات المانحة والشركاء إلى تقديم الدعم المادي والمالي الذي تمس الحاجة إليه لتلبية الاحتياجات الإنسانية للسكان المتضررين. ولا يمكن أن تكون المساعدة الإنسانية المقدمة إلى المدنيين الضعفاء مساعدة مستدامة إلا إذا قُدمت بالاقتران مع جهود التنمية والحوار ومبادرات المصالحة. وأنا أشجع الحكومة الانتقالية على التعاون عن كثب مع جميع الجهات الفاعلة المعنية لتمكين السكان المتضررين من استعادة سبل عيشهم في بيئة أكثر أمنا واستقرارا.

109 - وإني أشكر ممثلي الخاص، محمد صالح النظيف، على قيادته المتفانية، كما أشكر جميع أفراد البعثة وموظفي الأمم المتحدة على الجهود الدؤوبة التي يبذلونها إسهاما في تحقيق السلام والأمن والاستقرار والتنمية في مالي. وأثني على الدعم الثابت الذي تقدمه البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، والمنظمات الدولية والإقليمية، وكذلك الجهات المانحة والشركاء، من أجل تنفيذ ولاية البعثة. وأعرب عن امتناني للاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لمشاركتهما في دعم عملية الانتقال السياسي في مالي. وأعرب أيضا عن تقديري للمنظمات غير الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني التي تقوم بدور نشط في دعم أنشطة ومبادرات الأمم المتحدة في مالي.

المرفق الأول

قوام بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاســـتقرار في مالي من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة حتى 14 كانون الأول/ديسمبر 2020

	الأفراد العسكريون			*أفراد الشرطة*								
	الخبراء الموفدون في بعثات وضباط الأركان ووحداتهم			*أفراد الشرطة المقدمون من الحكومات*			*وحدات الشرطة المشكلة*			*مجموع أفراد الشرطة*		
	الرجال	*النساء*	*المجموع*	*الرجال*	*النساء*	*المجموع*	*الرجال*	*النساء*	*المجموع*	*الرجال*	*النساء*	*المجموع*
أرمينيا	1	–	1	–	–	–	–	–	–	–	–	–
أستراليا	1	–	1	–	–	–	–	–	–	–	–	–
النمسا	2	–	2	–	–	–	–	–	–	–	–	–
بنغلاديش	1 309	14	1 323	1	–	1	279	1	280	280	1	281
بلجيكا	48	5	53	–	–	–	–	–	–	–	–	–
بنن	244	15	259	19	1	20	132	5	137	151	6	157
بوتان	5	–	5	–	–	–	–	–	–	–	–	–
البوسنة والهرسك	1	1	2	–	–	–	–	–	–	–	–	–
بوركينا فاسو	1 053	35	1 088	14	11	25	129	11	140	143	22	165
بوروندي	1	–	1	–	–	–	–	–	–	–	–	–
كمبوديا	268	25	293	–	–	–	–	–	–	–	–	–
الكاميرون	1	–	1	12	1	13	–	–	–	12	1	13
كندا	2	2	4	7	1	8	–	–	–	7	1	8
تشاد	1 394	41	1 435	4	2	6	–	–	–	4	6	6
الصين	406	16	422	–	–	–	–	–	–	–	–	–
كوت ديفوار	806	7	813	3	10	13	–	–	–	3	10	13
تشيكيا	–	3	3	–	–	–	–	–	–	–	–	–
الدانمرك	10	–	10	–	–	–	–	–	–	–	–	–
مصر	1 064	–	1 064	2	0	2	146	14	160	148	14	162
السلفادور	187	16	203	–	–	–	–	–	–	–	–	–
إستونيا	2	–	2	–	–	–	–	–	–	–	–	–
إثيوبيا	1	–	1	–	–	–	–	–	–	–	–	–
فنلندا	3	1	4	5	1	6	–	–	–	5	1	6
فرنسا	20	2	22	11	3	14	–	–	–	11	3	14
غامبيا	3	2	5	4	2	6	–	–	–	4	2	6
ألمانيا	397	20	417	5	3	8	–	–	–	5	3	8
غانا	134	19	153	3	0	3	–	–	–	3	0	3

	الأفراد العسكريون			أفراد الشرطة								
	الخبراء الموفدون في بعثات وضباط الأركان ووحداتهم			أفراد الشرطة المقدمون من الحكومات			وحدات الشرطة المشكلة			مجموع أفراد الشرطة		
	الرجال	النساء	المجموع	الرجال	النساء	المجموع	الرجال	النساء	المجموع	الرجال	النساء	المجموع
غواتيمالا	2	–	2	–	–	–	–	–	–	–	–	–
غينيا	830	30	860	7	3	10	–	–	–	7	3	10
إندونيسيا	8	–	8	4	1	5	–	–	–	4	1	5
إيران (جمهورية – الإسلامية)	1	–	1	–	–	–	–	–	–	–	–	–
أيرلندا	12	–	12	–	–	–	–	–	–	–	–	–
إيطاليا	1	1	2	3	0	3	–	–	–	3	0	3
الأردن	76	–	76	12	0	12	–	–	–	12	0	12
كينيا	8	2	10	–	–	–	–	–	–	–	–	–
لاتفيا	1	–	1	–	–	–	–	–	–	–	–	–
ليبريا	147	16	163	–	–	–	–	–	–	–	–	–
ليتوانيا	44	2	46	–	–	–	–	–	–	–	–	–
مدغشقر	–	–	–	1	0	1	–	–	–	1	0	1
موريتانيا	7	–	7	–	–	–	–	–	–	–	–	–
المكسيك	4	–	4	–	–	–	–	–	–	–	–	–
نيبال	150	3	153	0	1	1	–	–	–	0	1	1
هولندا	8	–	8	2	1	3	–	–	–	2	1	3
النيجر	858	12	870	24	10	34	–	–	–	24	10	34
نيجيريا	69	8	77	3	4	7	101	39	140	104	43	147
النرويج	11	2	13	4	1	5	–	–	–	4	1	5
باكستان	151	–	151	–	–	–	–	–	–	–	–	–
البرتغال	60	5	65	1	0	1	–	–	–	1	0	1
رومانيا	4	1	5	–	–	–	–	–	–	–	–	–
السنغال	963	40	1003	11	6	17	281	28	309	292	34	326
سيراليون	17	3	20	–	–	–	–	–	–	–	–	–
إسبانيا	1	–	1	–	–	–	–	–	–	–	–	–
سري لانكا	241	–	241	–	–	–	–	–	–	–	–	–
السويد	155	35	190	2	1	3	–	–	–	2	1	3
سويسرا	7	–	7	4	3	7	–	–	–	4	3	7
توغو	885	49	934	25	5	30	259	21	280	284	26	310
تونس	80	5	85	7	1	8	–	–	–	7	1	8
تركيا	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
أوكرانيا	9	1	10	–	–	–	–	–	–	–	–	–

	الأفراد العسكريون			أفراد الشرطة								
	الخبراء الموفدون في بعثات وضباط الأركان ووحداتهم			أفراد الشرطة المقدمون من الحكومات			وحدات الشرطة المشكلة			مجموع أفراد الشرطة		
	الرجال	النساء	المجموع	الرجال	النساء	المجموع	الرجال	النساء	المجموع	الرجال	النساء	المجموع
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	237	17	254	–	–	–	–	–	–	–	–	–
الولايات المتحدة الأمريكية	8	1	9	–	–	–	–	–	–	–	–	–
زامبيا	1	1	2	–	–	–	–	–	–	–	–	–
المجاميع	**12 419**	**458**	**12 877**	**200**	**72**	**272**	**1 327**	**119**	**1 446**	**1 527**	**191**	**1 718**

المرفق الثاني

خريطة



